

افرازات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتصريفها لغرض الافصاح وجودة المعلومات المالية

أ.د تومي مليكة*

أ. تغليسية لمين**

ملخص : تتمثل حوكمة الشركات في مجموعة من القواعد، التطبيقات والاجراءات التي تمكن المساهمين من الحفاظ على مصالحهم داخل الشركات، فهي تقوم على مجموعة من المبادئ من أهمها الإفصاح والشفافية. وتكمن أهمية هذا المبدأ في التكامل بين هذين المفهومين ودورهما في توفير المعلومات المالية للأطراف أصحاب المصالح، مما يمكن الأطراف من داخل الشركة وخارجها التعرف على الوضعية المالية الحقيقية لها والمساعدة في اتخاذ القرارات. وعليه، من الضروري أن تتسم المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية بالجودة والموثوقية وتقديمها في الوقت المناسب.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، المعلومات المالية، الإفصاح.

Abstract : Corporate governance is a set of rules, Applications and procedures that enable shareholders to maintain their interests inside companies, it based on a set of principles, the most important of them is disclosure and transparency. The importance of this principle is in the integration between these two concepts and their role in providing financial information to interested parties, which enable internal and external parties to identify the real financial situation of it and assist in decision-making. It is therefore essential that the financial information presented in the financial statements be of the highest quality, reliability and provided in the appropriate time.

Key words : Corporate governance, financial information, disclosure.

* أستاذ التعليم العالي، المدرسة العليا للتجارة، القليعة، تيبازة، الجزائر

** أستاذ مساعد صنف "أ"، المدرسة العليا للتجارة، القليعة، تيبازة، الجزائر

المقدمة

تعددت الأزمات والفضائح المالية مع نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد وعشرين، التي يعود مردها إلى الأساليب غير القانونية التي كانت تمارس من طرف المسيرين داخل الشركات وتواطؤ مدققي الحسابات أحيانا، وخير مثال على ذلك بروز فضيحة شركة انرون للطاقة سنة 2002، هذا ما أدى إلى فقدان الثقة في الشركات وعزوف المستثمرين عن المساهمة في الشركات المدرجة في الأسواق المالية. الأمر الذي استدعى إعادة النظر في تسيير الشركات وزيادة تدخل وإشراف المساهمين في عمل المسيرين ومجلس الإدارة، وهذا ما جاء به مفهوم حوكمة الشركات الذي يتركز على مجموعة من الأهداف، الاجراءات والآليات.

يعتمد مفهوم حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ أيضا من أهمها الإفصاح والشفافية وما لهذا المبدأ أهمية كبيرة في تجنب التلاعبات وتفادي الانحرافات في المعلومات المقدمة في القوائم المالية، مما يساعد الأطراف التي لها علاقة مع الشركة على اتخاذ قرارات صائبة.

مما تقدم، يمكننا تصور ضرورة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، الأمر الذي يدفعنا إلى طرح التساؤل الرئيسي

التالي:

عند تطبيق مبادئ الحكم الراشد هل يؤثر ذلك على درجة الإفصاح عن المعلومات المالية المقدمة ؟

إن المسعى الحقيقي لهذه الورقة البحثية والتي نحن بصدددها هو حتمية الوقوف عند مفهوم ومبادئ الحوكمة وضرورة فهم البعد الجديد لتداعيات تطبيقها على الإفصاح المحاسبي في ظل التطورات والتحولات التي تعرفها المنظومة الاقتصادية الحالية. وعليه، يمكن تعزيز هذه الاشكالية ببعض التساؤلات التالية:

1- ما هو تأثير تطبيق مبدأ الإنصاف على درجة الإفصاح وتحقيق جودة المعلومات المالية؟

2- ما هو تأثير تطبيق مبدأ الشفافية على درجة الإفصاح وتحقيق جودة المعلومات المالية؟

3- ما هو تأثير تطبيق مبدأ المسؤولية على درجة الإفصاح وتحقيق جودة المعلومات المالية؟

4- ما هو تأثير تطبيق مبدأ التبعية على درجة الإفصاح وتحقيق جودة المعلومات المالية؟

في اعتقادنا وبناء على الأسئلة السالفة فإن دراستنا تحاول اهتماء أثر مجموعة من الفرضيات والتي يمكن صياغتها

على النحو التالي:

— توجد علاقة ارتباط إيجابية بمستوى دلالة إحصائي (0.05) بين تطبيق مبدأ الإنصاف ومستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية؛

— توجد علاقة ارتباط إيجابية بمستوى دلالة إحصائي (0.05) بين تطبيق مبدأ الشفافية ومستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية؛

— توجد علاقة ارتباط إيجابية بمستوى دلالة إحصائي (0.05) بين تطبيق مبدأ المسؤولية ومستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية؛

— توجد علاقة ارتباط إيجابية بمستوى دلالة إحصائي (0.05) بين تطبيق مبدأ التبعية ومستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية؛

تكمن أهمية الدراسة في محاولة تحليل قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي والتأثير القائم بينهما، من الأمور الهامة جدا التي ينبغي اعطاءها أهمية خاصة خصوصا مع تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة، لأن تطبيق حوكمة الشركات ومبادئها سيزيد من مستوى الشفافية داخل الشركة، وبالتالي زيادة وكسب ثقة المساهمين والأطراف ذات المصلحة مع الشركة.

لغرض فهم الدراسة والوقوف على حيثياتها وأبعادها المستقبلية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة وغرض الدراسة. كما تم استخدام المنهج الاستقرائي في الدراسة الميدانية من خلال اعداد استبيان يعالج محاور الدراسة الأربعة والمتمثلة في مبادئ حوكمة الشركات المتضمنة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر ودراسة نتائج هذا الاستبيان احصائيا بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

أولا: الإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات

لقد ظهر مفهوم حوكمة الشركات مع توالي الأزمات المالية التي لحقت بكبريات الدول في العالم كأزمة النمرور الآسيوية سنة 1997، والإفلاس الذي تعرضت له شركات عملاقة. وترتكز حوكمة الشركات على مفهوم الإفصاح والشفافية اللذان يعتبران معا دعامة رئيسية للحوكمة.

1- مفهوم حوكمة الشركات

يرتبط مفهوم حوكمة الشركات بجميع الجوانب القانونية والاقتصادية للشركة، هذا ما أدى إلى عدم توفر مفهوم موحد وعالمي له ومتفق عليه بين رجال القانون والاقتصاد.

يعرف قاموس اللغة العربية الحوكمة على أنها: السيطرة، الانضباط والحكم¹.

كما يعرفها قاموس اللغة الفرنسية بأنها: تطبيق السلطة².

لقد فرض هذا المصطلح نفسه بسرعة على الساحة الاقتصادية العالمية، مما حتم اهتمام المنظمات العالمية به وإيجاد تعاريف له، حيث يمكننا تقديم بعض من هذه التعاريف:

«تتمثل الحوكمة في التطبيقات، الاجراءات والقواعد التي ترسم الحدود وتضبطها في كل ما يتعلق بتسيير الأفراد والشركات»³.

كما يعرفها كل من شليفير وفيشني Shleifer et Vishny (1997) بأنها: «مجموعة من الآليات التي تضمن للمستثمرين عائد على استثماراتهم، وذلك بتجنب امتلاك المساهمين والمسيرين لقيم كبيرة ومبالغ فيها في أسهم الشركة»⁴.

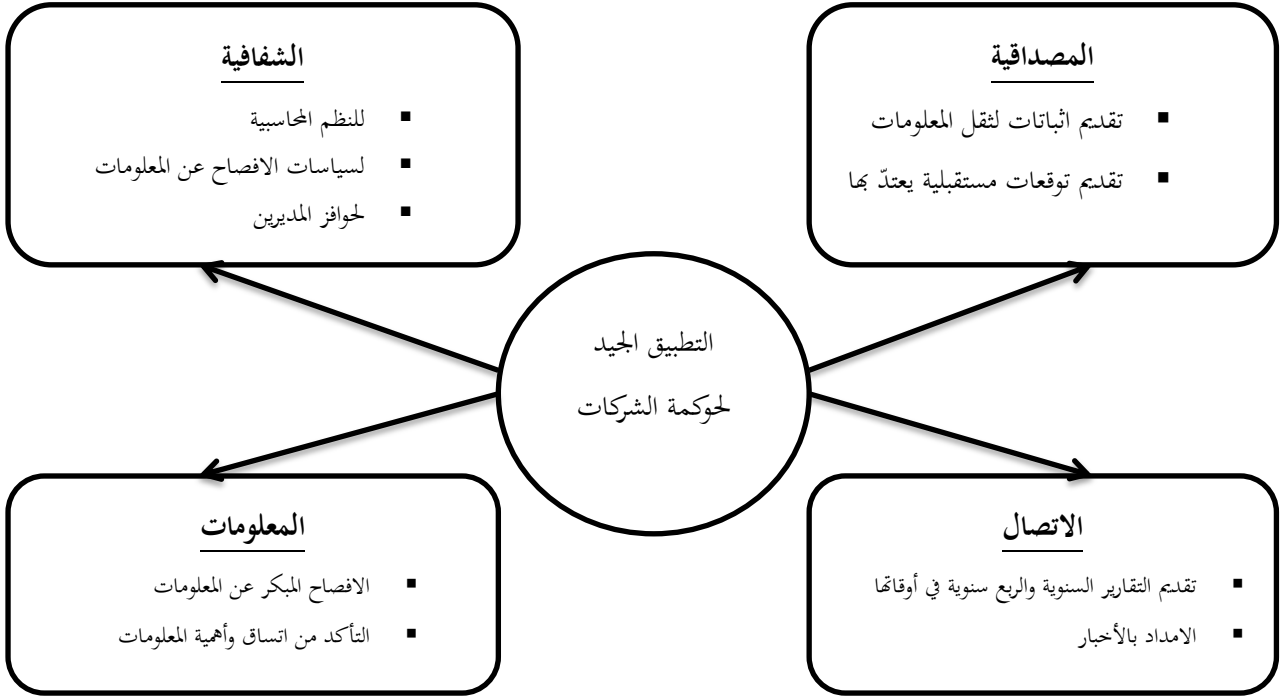
2- خصائص حوكمة الشركات

من خصائص حوكمة الشركات أنها تسعى إلى تطبيق ما يلي:

- الانضباط: أي الالتزام بالأخلاق المهنية المناسبة.
- الشفافية: إبراز صورة حقيقية لكل ما يحدث داخل الشركة.
- المسؤولية الاجتماعية: اعتبار الشركة كفرد صالح وجيد.
- العدالة والاستقلالية: أي احترام حقوق كل من له علاقة بالشركة والحد من الضغوط والمؤثرات في العمل⁵.
- المسؤولية: يتحمل المسير المسؤولية أمام جميع الأطراف ذات العلاقة مع الشركة.
- المساءلة: تقييم وتقدير قيمة العمل المؤدى من طرف مجلس الادارة والادارة التنفيذية⁶.

ويمكننا توضيح خصائص التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من خلال المخطط رقم (1) أدناه:

المخطط رقم (1): خصائص التطبيق الجيد لحوكمة الشركات



المصدر: محمد عمران، البورصة المصرية وحوكمة الشركات، حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2007، ص: 172.

3- مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر

ظهرت فكرة إعداد ميثاق جزائري للحوكمة عند انعقاد أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد في الجزائر في جويلية 2007. فقامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بدعم فوج العمل وتمويل المشروع. وشاركت في هذه المبادرة مجموعة من الهيئات والمنظمات الدولية كمؤسسة التمويل الدولية والمنتدى الدولي للحكم الراشد للمؤسسة. تتمثل مبادئ الحكم الراشد بالنسبة لهذا الميثاق في العناصر التالية⁷:

3-1 الإنصاف

توزيع الحقوق، الواجبات، الامتيازات والالتزامات بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة بطريقة عادلة.

3-2 الشفافية

أي وضوح تلك الحقوق والواجبات والامتيازات لجميع الأطراف داخل وخارج المؤسسة.

3-3 المسؤولية

مسؤولية كل طرف في المؤسسة محددة بناء على أهداف دقيقة وليست مقسمة.

3-4 التبعية

أي أن كل طرف مسؤول أمام باقي الجهات من خلال المسؤوليات الممنوحة له⁸.

4- الإفصاح المحاسبي

يوجد اختلاف أيضا حول مفهوم الشفافية والإفصاح وهذا راجع إلى اختلاف المصالح من طرف إلى آخر سواء داخل الشركة أو خارجها، إلا أن هذا لا يمنع في كونهما دعامة أساسية ومتكاملة لتطبيق مبادئ الحوكمة.

4-1 مفهوم الإفصاح

يعرف هاندريكسون Hendrickson الإفصاح على أنه «عرض جميع المعلومات المهمة للأطراف ذات العلاقة مع الشركة بالشكل الذي يمكنهم من فهم واقع ومستقبل الشركة وقدرتها على تحقيق الأرباح وسداد الالتزامات»⁹.

كما يعرف على أنه: «إظهار وتبيان المعلومات المالية كمية كانت أو وصفية في القوائم المالية في الوقت المناسب، مما يجعل هذه القوائم غير مظلمة وملائمة لمستخدميها الداخليين والخارجيين»¹⁰.

4-2 مفهوم الشفافية

تعرف على أنها: «مجموعة الآليات والسلوكيات التي تتبناها الإدارة بغرض الكشف المقصود عن المعلومات المساعدة على اتخاذ القرارات وتوضيح السياسات والتشريعات»¹¹.

4-3 المبررات الرئيسية للإفصاح

من الأسباب والمبررات التي تستدعي وتتطلب توفر الإفصاح المحاسبي داخل الشركة وخارجها هو حاجة الأطراف أصحاب المصلحة خاصة الخارجيين منهم لأكثر قدر ممكن من المعلومات المالية من أجل التعرف على السياسة المنتهجة من طرف المديرين، كما لذلك من أهمية ودور في اتخاذ قرارات مالية واقتصادية رشيدة وهذا ما يتم بواسطة الإفصاح الشامل¹².

4-4 المقومات الأساسية للإفصاح

يرتكز الإفصاح على جملة من المقومات المتمثلة فيما يلي:

- تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المالية¹³؛
- تحديد المستخدم المستهدف لهذه المعلومات؛
- تحديد طبيعة ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها؛
- تحديد أساليب، طرق وتوقيت الإفصاح عن المعلومات المالية: حيث يجب ترتيب المعلومات في شكل سهل يمكن مستخدميها من قراءتها وفهمها دون تعقيد وضرورة توفيرها في الوقت المناسب لتفادي فقدان أهميتها¹⁴.

4-4 العلاقة بين الحوكمة والإفصاح

تنحصر العلاقة بينهما في العناصر التالية:

- أ- ضرورة الإفصاح بالنسبة لحوكمة الشركات: يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أهم مبادئ الحوكمة الواجب الاهتمام به لأن الشركات تحتاج إلى مستوى عالي من الإفصاح وموثوقية المعلومات وكفايتها لتحقيق التوازن بين الأطراف أصحاب المصلحة وإمكانية تطبيق مساءلة الأطراف داخل الشركة على قراراتهم التسييرية¹⁵.
- ب- تأثير الحوكمة على الإفصاح: وذلك من خلال الاهتمام بالمعلومات غير المالية كمية كانت - كحصة الشركة في السوق وعدد العمال - أو وصفية - كالمستوى التنافسي في السوق - كذلك التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي بغية الوصول إلى كفاءة سوق رأس المال والحد من مشكل عدم تماثل المعلومات، وتدعيم الإفصاح الإلكتروني¹⁶.
- ج- متطلبات الإفصاح وفق مفهوم حوكمة الشركات: يؤدي تحسين الإفصاح إلى تعزيز الشفافية التي تعتبر من العناصر الرئيسية لتشغيل نظام حوكمة الشركات. ولتوضيح هذا الارتباط بين الإفصاح والشفافية في ظل مفهوم حوكمة الشركات، يمكننا ذكر بعض العناصر كما يلي:

- الإفصاح عن السياسات والنظم المحاسبية المتبعة.
- الإفصاح في تقرير مدقق عن القوائم المالية وتوفير المعلومات في التوقيت المناسب.
- الإفصاح عن الموقف الإداري، المالي، الأداء وممتلكات الشركة¹⁷.

ثانيا: المعلومات المالية في ظل حوكمة الشركات

تحتل المحاسبة مكانة جد هامة في الاقتصاد نظرا لكونها نظام يحتاج له الجميع خاصة فيما يتعلق بمخرجات هذا النظام المتمثلة في القوائم المالية، لتوفرها على معلومات تساعد في التعرف على الوضعية المالية للشركة وبالتالي المساعدة على اتخاذ مختلف القرارات التي تكون صائبة في حال ما كانت المعلومات المالية ذات دقة وموثوقية ومتوفرة في الوقت

المناسب. ويمكن تعريف القوائم المالية على أنها عرض هيكلي ذو طابع مالي لمركز الشركة المالي وما تم انجازه من معاملات، نتائج النشاط والتدفقات النقدية خلال دورة الاستغلال¹⁸.

1- المعلومات المالية

1-1 مفهوم المعلومات المالية

تتمثل في مجموعة القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة وصفية وكمية مما يجعلها مرتبطة مع بعضها البعض بعلاقات تبادلية، وهذا ما يؤثر على سلوك الأفراد والادارات ويزيد من قيمتها الاقتصادية بزيادة المنفعة التي توفرها للمستخدمين¹⁹.

1-2 مفهوم جودة المعلومات المالية

تتمثل في الاطار المحدد للخصائص أو القواعد الأساسية الواجب أن تتسم بها المعلومات المالية لتقييم نوعيتها والحكم عليها، هذا ما يساعد المسؤولين في تقييم المعلومات الناتجة عن تطبيق طرق محاسبية بديلة²⁰.

1-3 أهمية المعلومات المالية

يمكننا تلخيص هذه الأهمية فيما يلي:

- أداة فعالة ورئيسية للإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهداف الشركة.
- منح الثقة للمستثمرين لاتخاذ القرارات الاستثمارية.
- توجيه المدخرات نحو الاستثمار وتحقيق التخصيص الكفاء للموارد.
- توفير القدرة على توقع العائد المبني على أساس مستوى مخاطر معينة للمحفظة الاستثمارية²¹.

2- الخصائص النوعية للمعلومات المالية

من الضروري تحديد المواصفات الواجب توافرها في المعلومات المالية للتمكن من الحكم على صلاحيتها لاتخاذ القرارات من عدمه.

1-2 القابلية للفهم:

يجب أن تكون المعلومة مفهومة بشكل مباشر من طرف مستخدميها، حيث يفترض أن يكون لديهم مستوى معقول من المعرفة والاطلاع على النشاطات الاقتصادية والاجراءات المحاسبية. بمعنى آخر، تمكن القارئ من أخذ صورة واضحة عن وضعية الشركة بمجرد قراءة بسيطة لقوائمها المالية²².

2-2 الملاءمة:

بمعنى أن تكون المعلومة مؤثرة ومساعدة في اتخاذ القرارات من طرف الأطراف أصحاب المصلحة مع الشركة. وحتى تتمتع المعلومة بصفة الملاءمة يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص نذكر منها:

- التغذية العكسية: اذ يمكن استخدام المعلومة من تقييم الأداء في الماضي من أجل اثبات أو تعديل التوقعات السابقة؛
- القيمة التنبؤية: يجب أن توفر المعلومة القدرة على توقع نتائج الأحداث الماضية، الحاضرة وتكوين صورة محتملة عن المستقبل؛
- التوقيت المناسب: يجب أن تتوفر المعلومة لدى مستخدميها في الوقت المناسب لأنه غالباً ما تكون عملية اتخاذ القرار محددة بفترة زمنية معينة²³.

2-3 الموثوقية:

تتمتع المعلومة بصفة الموثوقية عند خلوها من الخطأ المادي والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها لتمثل بصدق الظروف والأحداث الاقتصادية للشركة. ويجب توفر عدة خصائص فرعية في المعلومة حتى يمكن الحكم على أنها معلومة موثوقة نحصرها فيما يلي:

- القابلية للتحقق: أي توفر شرط الموضوعية في القياس والاجراء المحاسبي؛
- حيادية المعلومة: أي عدم تحيز المعلومات؛
- الصدق في العرض: ضرورة تطابق الأرقام والأوصاف المعروضة؛
- الحيطة والحذر: في ظل اقتصاد افتراضي، يجب على معدي القوائم المالية مراعاة الدرجة المعقولة من الحذر وتجنب المبالغة في التقديرات والاحتياطات²⁴.

2-4 الثبات أو الاتساق:

يجب على معدي القوائم المالية اتباع نفس الطرق، الأساليب والاجراءات في القياس والافصاح المحاسبي. هذا لا يعني عدم تغيير الطرق المحاسبية إذا كانت هناك ضرورة، ولكن وجب تبيان ذلك في الملحق وتوضيح أثر هذا التغيير على القوائم المالية²⁵.

2-5 القابلية للمقارنة:

عند توفر هذه الخاصية سيتمكن المستخدمون من مقارنة أداء الشركة مع الشركات الأخرى في فترة زمنية محددة، أو مقارنة أداء الشركة نفسها عبر امتداد زمني معين لتقييم المردودية والمخاطر المتعلقة بالاستثمار في الشركة²⁶.

3-3 معايير جودة المعلومات المالية

يمكن قياس قيمة المعلومات المالية بمدى امكانية استعمالها في الوقت الحالي، كذا فعالية القرارات المتخذة بناء عليها. وفي هذا الاطار، يمكن حصر مجموعة من المعايير تقيس جودة المعلومات المالية تتمثل فيما يلي:

3-1 المنفعة كأداة لقياس جودة المعلومات المالية

- تعبّر المنفعة عن صحة المعلومة وسهولة استخدامها، كما يمكن أن تأخذ المنفعة صورة من الصور التالية:
- المنفعة الشكلية: تكون المعلومات ذات قيمة عالية عند تحقق التطابق بين شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار.
- المنفعة التقييمية والتصحيحية: أي قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات وقدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.
- المنفعة الزمنية: الحصول على المعلومات بسهولة أو في وقت قصير يجعل منها ذات قيمة عالية²⁷.

3-2 الكفاءة كأداة لقياس جودة المعلومات المالية

تعرف الكفاءة على أنها الوصول إلى تحقيق أهداف الشركة بأقل التكاليف الممكنة، والتكاليف هي الموارد المستخدمة من موارد بشرية، مادية ومالية للقيام بالنشاطات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة²⁸.

3-3 الدقة كأداة لقياس جودة المعلومات المالية

يمكن أن نعبر عن جودة المعلومات المالية بدرجة الدقة التي تتميز بها لوجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين دقة المعلومات وجودتها، حيث كلما زادت دقتها زادت قيمتها في التعبير بصورة صادقة عن الحقائق والتوقعات المستقبلية للشركة²⁹.

3-4 التنبؤ كأداة لقياس جودة المعلومات المالية

التنبؤ هو استخدام معلومات الماضي والحاضر من أجل توقع نتائج وأحداث مستقبلية وهذا للاستفادة منها في التخطيط واتخاذ القرارات الاستراتيجية بغية التخفيض من حالة عدم التأكد³⁰.

3-5 الفاعلية كأداة لقياس جودة المعلومات المالية

الفاعلية هي مدى إمكانية أو قدرة الشركة الوصول لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقا من خلال مواردها المتاحة، وعند إسقاط هذا المفهوم على المعلومات يمكننا تعريف جودة المعلومات على أنها: «مدى تحقيق المعلومات لأهداف الشركة ومتخذي القرارات وذلك باستخدام موارد محددة»³¹.

ثالثا: الدراسة الميدانية:

1- مجتمع وعينة الدراسة:

تم حصر الشركات المراد دراستها في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر وهذا لتحقيق التجانس بين أفراد المجتمع المدروس وحصر حجم العينة. ويتمثل مجتمع الدراسة في هذه الشركات من أعضاء مجلس الإدارة، مديري تنفيذيين ورؤساء دوائر، بالإضافة إلى المسؤولين في المجال المالي والمحاسبي. وتتمثل هذه الشركات فيما يلي:

— أليانس للتأمينات : سند رأس المال

— الأوراسي : سند رأس المال

— أن سي أ رويية : سند رأس المال

— مجمع صيدال : سند رأس المال

— سند دهلي : سند دين

— سونلغاز : سند دين

لقد تم توزيع 50 استبياناً على مسؤولي الشركات ومديريها، وتم استرداد 44 استبياناً وبعد الاطلاع عليها وفحصها تبين أن 37 استبيان فقط صالح لإجراء الدراسة

2- أداة الدراسة

الجدول رقم (01) يلخص أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان ويبين لنا تقسيم الاستبيان الى محاور وعدد فقرات، كل محور على حدى.

الجدول رقم (01) محاور الدراسة وعدد فقرات كل مجال

الجزء	رقم المحور	المحور	عدد الفقرات
الجزء الأول	1	تأثير تطبيق مبدأ الإنصاف على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	08
	2	تأثير تطبيق مبدأ الشفافية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	08
	3	تأثير تطبيق مبدأ المسؤولية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	05
	4	تأثير تطبيق مبدأ التبعية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	05
الجزء الثاني		معلومات عامة وشخصية	05
		المجموع	31

المصدر: ملخص لاستبيان الدراسة

كما تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي Likert في جميع أسئلة الاستبيان والمتكون من:

المستوى	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الوزن	5	4	3	2	1

3- صدق، ثبات وتوزيع الاستبيان

3-1 صدق الاستبيان

تم التأكد من صدق الأداة بإعداد استبيان وعرضها على مجموعة من المحكمين والممثلين في مجموعة من الأساتذة المحاضرين وأساتذة التعليم العالي المتخصصين على مستوى المدرسة العليا للتجارة وجامعات أخرى عبر الوطن، وقمنا بتعديل الاستبيان بناء على آراء الأساتذة.

ولتحديد صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، تم حساب معامل الارتباط سبيرمان Spearman لكل فقرة من فقرات الاستبيان مع المتوسط الكلي للمحور الذي تنتمي إليه الفقرة، حيث كان معامل الارتباط قويا عند مستوى دلالة 0.05. وبذلك تعتبر فقرات المحاور الأربعة صادقة لما وضع لقياسه، باستثناء الفقرة رقم 01، 03، 04 من المحور الأول ما يضطرنا لحذفها من الاستبيان لأنها لا تجيب على إشكالية المحور والاستبيان ككل.

3-2 اختبار ثبات الاستبيان

إنّ اختبار الثبات هو التأكد من الحصول على نفس النتائج المتحصل عليها في حالة إعادة توزيع الاستبيان مرة ثانية أو على الأقل الحصول على نتائج متقاربة مع الابقاء على نفس الظروف المحيطة بالدراسة، وذلك بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ Alpha Cronbach's. والجدول رقم (2) أدناه يبيّن معامل الثبات Alpha Cronbach's لكل محور من محاور الدراسة.

الجدول رقم (02): ثبات الاستبيان

رقم المحور	المحور	عدد الفقرات	معامل Alpha Cronbach's
الأول	تأثير تطبيق مبدأ الإنصاف على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	5	0.863
الثاني	تأثير تطبيق مبدأ الشفافية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	8	0,870
الثالث	تأثير تطبيق مبدأ المسؤولية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	5	0.856
الرابع	تأثير تطبيق مبدأ التبعية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	5	0.882
	جميع الفقرات	23	0.847

المصدر: بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (02) أعلاه، يتبين أن معاملات الثبات Alpha Cronbach's لجميع المحاور مرتفعة، كذلك معامل الثبات لجميع الفقرات مرتفع ويساوي 0.847 مما يؤكد وجود ثبات في أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان.

3-3 اختبار التوزيع الطبيعي

يتم اجراء هذا الاختبار للتعرف على التوزيع الذي تتبعه البيانات والمتمثل في التوزيع الطبيعي أم لا، وهذا باستخدام اختبار كولموغوروف - سميرونوف Kolmogorov- Smirnov. عن طريق اختبار الفرضية (H0):

البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ضد الفرضية البديلة (H1): البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي. والجدول رقم (03) أدناه يوضح نتيجة هذا الاختبار.

الجدول رقم (03): اختبار Kolmogorov-Smirnov لاعتدالية التوزيع

رقم المحور	المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	مستوى الدلالة
الأول	تأثير تطبيق مبدأ الإنصاف على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	5	0.663	0.772
الثاني	تأثير تطبيق مبدأ الشفافية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	8	0.912	0.376
الثالث	تأثير تطبيق مبدأ المسؤولية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	5	0.593	0.874
الرابع	تأثير تطبيق مبدأ التبعية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	5	0.709	0.696
	جميع الفقرات	23	0.643	0.803

المصدر: بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن مستوى الدلالة لكل محاور الاستبيان وكذا مستوى الدلالة لكل فقرات الاستبيان أكبر من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي والذي يسمح لنا بإجراء الاختبارات المعلمية.

4- تحليل البيانات الشخصية

الجدول رقم (04): تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة

المتغير	العدد	النسبة
السن	20-30 سنة	2
	31-40 سنة	11
	41-50 سنة	13
	أكبر من 50 سنة	11
	المجموع	37
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	2
	من 6 إلى 10 سنوات	4
	من 11 إلى 15 سنة	8
	من 16 إلى 20 سنة	8
	أكثر من 20 سنة	15

	المجموع	37	100 %
الوظيفة	مدير عام	1	2.7 %
	عضو مجلس الإدارة	2	5.4 %
	مدير تنفيذي	15	40.5 %
	رئيس دائرة	7	18.9 %
	وظيفة أخرى	12	32.4 %
	المجموع	37	100 %
الدرجة العلمية	ليسانس	24	64.9 %
	ماجستير	6	16.2 %
	دكتوراه	–	–
	مؤهل آخر	7	18.9 %
	المجموع	37	100 %
التخصص العلمي	محاسبة	5	13.5 %
	مالية	10	27 %
	إدارة أعمال	13	35.1 %
	تخصص آخر	9	24.3 %
	المجموع	37	100 %

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

من خلال الجدول رقم (04) أعلاه يمكننا ملاحظة ما يلي:

- أغلبية أفراد العينة يزيد سنهم عن 40 سنة ما يؤكد الخبرة المهنية الكبيرة للمسؤولين تساهم في صدق الإجابات.
- أغلبية أفراد العينة تزيد سنوات خبرتهم عن 15 سنة ما يساهم في صدق وصحة إجابات الاستبيان.
- أغلب إجابات الاستبيان كانت من طرف المدراء التنفيذيين الذين يملكون سلطة اتخاذ القرار في الشركات.
- أغلب أفراد العينة يملكون مؤهلات جامعية.
- أغلبية أفراد العينة متخصصين في المالية والمحاسبة وكذا إدارة الأعمال.

5- اختبار فرضيات الدراسة

من أجل اختبار صحة الفرضيات من عدمها نستخدم معامل ارتباط بيرسون، حيث لمعرفة نوع العلاقة بين المتغيرين نقارن مستوى دلالة الاختبار مع مستوى الدلالة 0.05، كذلك نقارن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة في برنامج SPSS مع قيمة معامل الارتباط r الجدولية. تبلغ قيمة r الجدولية في هذه الدراسة 0.3246 (تُحسب قيمة r عند درجة حرية $35 = 37 - 2 = n - 2$ ومستوى دلالة 0.05).

أ- الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباط إيجابية بمستوى دلالة إحصائي (0.05) بين تطبيق مبدأ الإنصاف ومستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية

الجدول رقم (05): معامل الارتباط بين مبدأ الإنصاف ومستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية

المحور	الإحصاءات	درجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية
تطبيق مبدأ الإنصاف	معامل الارتباط r	0.743
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	37

المصدر: بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أعلاه أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05، كذلك قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.743 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.3246، مما يدل على وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين تطبيق مبدأ الإنصاف ودرجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية.

ب- الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباط إيجابية بمستوى دلالة إحصائي (0.05) بين تطبيق مبدأ الشفافية ومستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية

الجدول رقم (06): معامل الارتباط بين مبدأ الشفافية ومستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية

المحور	الإحصاءات	درجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية
تطبيق مبدأ الشفافية	معامل الارتباط r	0.829
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	37

المصدر: بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أعلاه أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05، كذلك قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.829 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.3246، مما يدل على وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين تطبيق مبدأ الشفافية ودرجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية.

ج- الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباط إيجابية بمستوى دلالة إحصائي (0.05) بين تطبيق مبدأ المسؤولية ومستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية

الجدول رقم (07): معامل الارتباط بين مبدأ المسؤولية والإفصاح وجودة المعلومات المالية

المحور	الإحصاءات	درجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية
تطبيق مبدأ المسؤولية	معامل الارتباط r	0.806
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	37

المصدر: بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أعلاه أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05، كذلك قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.806 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي

0.3246، مما يدل على وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين تطبيق مبدأ المسئولية ودرجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية.

د- الفرضية الرابعة: توجد علاقة ارتباط ايجابية بمستوى دلالة إحصائي (0.05) بين تطبيق مبدأ التبعية ومستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية

الجدول رقم (08): معامل الارتباط بين مبدأ التبعية والإفصاح وجودة المعلومات المالية

المحور	الإحصاءات	درجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية
تطبيق مبدأ التبعية	معامل الارتباط r	0.811
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	37

المصدر: بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أعلاه أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05، كذلك قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.811 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.3246، مما يدل على وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين تطبيق مبدأ التبعية ودرجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية.

الخاتمة

بعد التعرض لكل جوانب الدراسة واتمامها، تمكنا من الوصول إلى مجموعة من النتائج التي نراها مهمة خاصة في الجانب الميداني نذكر منها:

— إلمام عدد كبير من المسؤولين بالجوانب المرتبطة بمفهوم حوكمة الشركات، مما يفسر زيادة وعي الشركات بضرورة تطبيق هذا المفهوم الذي يعتبر حديثا على الساحة الاقتصادية الجزائرية.

— هناك علاقة ارتباط إيجابية قوية بين تطبيق كل مبدأ من مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر المتمثلة في الإنصاف، الشفافية، المسؤولية والتبعية وزيادة معدل الإفصاح في المعلومات المالية وجودتها، هذا ما يؤكد صحة فرضيات الدراسة الأربعة.

— تطبيق مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر يساهم ويؤثر بشكل إيجابي في زيادة درجة الإفصاح وتحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال إلزام المسؤولين على المحاسبة والمالية بإعداد قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية، تتوفر على المعلومات الكافية وتقديمها في الوقت المناسب للمستخدمين حتى تفيد في اتخاذ القرارات، ومسؤوليتهم أمام مجلس الإدارة فيما يخص المعلومات المقدمة.

انطلاقاً من النتائج السابقة الذكر يمكننا تقديم بعض التوصيات كما يلي:

- إخضاع المؤسسات الاقتصادية للعديد من الهيئات الرقابية لضمان سير الأعمال بشكل جيد.
- توسيع تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية من أجل الاستفادة من مزاياها وذلك عن طريق تكوين مسؤولي الشركات بالإضافة إلى عقد مؤتمرات وملتقيات حول الموضوع بإشراك العاملين والمهنيين حتى يكون هناك تكامل على المستويين الأكاديمي والمهني.
- تنمية الوعي لمفهوم الحوكمة داخل الوسط الجامعي وذلك بتوسيع تدريسه للطلبة باعتبارهم إطارات الشركات في المستقبل للتحكم في تطبيق الحوكمة ومبادئها والتمتع بمزاياها.
- إيجاد مجموعة من القوانين و اللوائح والعمل على تطبيقها والتي من شأنها أن تحمي حقوق المساهمين وخاصة مساهمي الأقلية داخل الشركات وهذا في سبيل كسب ثقتهم وزيادة حجم الاستثمارات.

الهوامش والمراجع

- ¹ عبد الصمد عمر علي، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، مذكرة ماجستير، جامعة المدينة، الجزائر، 2008-2009، ص: 07.
- ² Huns Mary A. et autres, **La gouvernance au cœur des politiques des organisations sportives**, De boeck, Bruxelles, Belgique, 1^{ère} édition, 2001, p : 23.
- ³ **Guide de la bonne gouvernance local**, Association de développement local méditerranéen, Maroc, 2006, p : 18.
- ⁴ Wirtz Peter, Les meilleures pratiques de gouvernance d'entreprise, La découverte, Paris, France, 2008, p : 08.
- ⁵ أحمد قايد نور الدين، دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، ماي 2012، ص: 04.
- ⁶ غلاب فاتح، تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص: 11.
- ⁷ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر **GOAL**، الجزائر، 2009، ص: 13.
- ⁸ نفس المرجع أعلاه، ص: 27.
- ⁹ حبيب خالد صبحي، مدى ادراك المصارف لأهمية المحاسبة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص: 45.
- ¹⁰ صديقي مسعود، صديقي فؤاد، محددات الافصاح في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي SCF، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص: 02.
- ¹¹ الحري محمد بن محمد أحمد، درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، الأردن، مجلد 1، عدد 6، 2012، ص: 311.
- ¹² طارق يوسف محمد، الافصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص: 12-13.
- ¹³ ضيف الله محمد الهادي، الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص: 05.
- ¹⁴ جودي محمد رمزي، اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالافصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، ماي 2012، ص: 09.
- ¹⁵ يوسف رشيد، بلهادف رحمة، الافصاح المحاسبي وأهميته في تفعيل البعد المحاسبي لحوكمة المؤسسات، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص: 15.
- ¹⁶ بن عيشي عمار، عمري سامي، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، الملتقى العلمي الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وأفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2010، ص: 09.
- ¹⁷ علة مراد، قمان عمار، دور المراجعة في ترقية الافصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية وفق متطلبات حوكمة المؤسسات، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص: 07.
- ¹⁸ لطفي أحمد أمين السيد، نظرية المحاسبة (القياس والافصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية)، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 93.
- ¹⁹ شبير أحمد عبد الهادي، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص: 33.
- ²⁰ بودريالة سارة حدة، دور المراجعة الخارجية في تحسين نوعية المعلومة المالية للتسيير، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للنجارة، الجزائر، 2007، ص: 62.
- ²¹ فوج الله محمد موسى، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص: 54.
- ²² Sahraoui Ali, **Comptabilité Financière**, Berti Editions, Algérie, 2011, p : 10.
- ²³ Menard Louis et autres, **Comptabilité intermédiaire : Le cadre conceptuel et les états financiers**, ERPI, Canada, 2^{ème} édition, 2005, p : 34.
- ²⁴ العازمي يوسف أرشيد حبيب، أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية واثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص: 38-39.
- ²⁵ عاشور عثمان زياد، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص: 58.

²⁶ Laroche D. Claude et autres, Le gestionnaire et les états financiers, Renouveau Pédagogique Inc. Canada, 4^{ème} édition, 2004, pp : 165-166.

²⁷ موسى أسامة محمود، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010، ص: 72.

²⁸ الشيخ عبد الرزاق حسن، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012، ص: 45.

²⁹ شبير أحمد عبد الهادي، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص: 55.

³⁰ المجهلي ناصر محمد علي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص: 73.

³¹ الشيخ عبد الرزاق حسن، مرجع سبق ذكره، 2012، ص: 45.